

التنمية الاقتصادية للإقليم ، ولا سيما فيما يتعلق بصيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة وصناعة النقل ؛

٨ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، بالتعجيل بنقل ملكية الأراضي إلى شعب الإقليم ؛

٩ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ تدابير فعّالة لصون وضمان حق شعب غوام في موارده الطبيعية وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ، وترجو من الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الإقليم ؛

١٠ - تحيط علماً بالخطوات التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة لتعزيز جهودها لتطوير وتعزيز لغة وثقافة شعب التشامورو ، الذي يكون أكثر من نصف سكان الإقليم ، وتؤكد من جديد أهمية الاضطلاع بمزيد من الجهود في هذا المضمار ؛

١١ - ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٦

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

٤٣/٣٨ - مسألة برمودا

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة برمودا ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٩) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة ببرمودا ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالإدارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بغوام^(٨) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب غوام ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال تنفيذ الإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على غوام ؛

٤ - تحيط علماً بتنظيم استفتاء حول الوضع السياسي في الإقليم كانت مرحلته الأخيرة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . وفي هذا الاستفتاء صوّت ٧٥ في المائة من الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الحصول على وضع الكمنولث بالارتباط مع الولايات المتحدة ، وإذ تضع اللجنة الخاصة في اعتبارها ، في هذا الصدد ، المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان ، تدعو الدولة القائمة بالإدارة ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، إلى التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار وفقاً للرغبات المعلنة لشعب الإقليم ؛

٥ - تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأنه يجب على الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل ألا تعوق القواعد والمنشآت العسكرية سكان الإقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وتحث الدولة القائمة بالإدارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للامتثال للقرارات ذات الصلة بالموضوع ؛

٦ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غوام ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتقوية اقتصاد الإقليم وتنويعه ، بغية تقليل تبعية الإقليم الاقتصادية للدولة القائمة بالإدارة ؛

٧ - تكرر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، بإزالة القيود التي تحدّ من النمو في

(٩) المرجع نفسه ، الفصول من الثالث إلى الخامس والتاسع عشر .

(٨) المرجع نفسه ، الفصل السابع عشر .

وفقاً للإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على برمودا :

٤ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، واطعة في اعتبارها إرادة ورغبة شعب برمودا العرب عنهما بحرية ، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ التام والسريع لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) :

٥ - تكرر تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة ملزمة بأن تهنيء في الإقليم الأوضاع التي تمكن شعب برمودا من أن يمارس بحرية ودون تدخل ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وفي هذا الصدد ، تؤكد من جديد أهمية تنمية وعي لدى شعب برمودا بالإمكانيات المتاحة له لممارسة ذلك الحق :

٦ - تؤكد من جديد ، أن شعب برمودا ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف وضعه السياسي في المستقبل :

٧ - تلاحظ أنه قد أجريت في شباط/فبراير ١٩٨٣ ، انتخابات عامة في الإقليم ، وأن حكومة الإقليم قد أعربت عن اعتزامها إحياء مناقشة الورقة البيضاء لعام ١٩٧٩ المتعلقة بالاستقلال وتعزيز المناقشة العامة بشأن وضع برمودا مستقبلاً :

٨ - تؤكد من جديد أهمية الحاجة إلى تعزيز الوحدة الوطنية والهوية الوطنية وتحيط علماً بالخطوات التي اتخذتها السلطات المحلية في ذلك الصدد ، مثل إنشاء مؤسسة ، بغية منع التمييز بين شعب الإقليم على أسس عنصرية أو دينية أو اجتماعية أو سياسية :

٩ - تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأنه يجب على الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل ألا تعوق القواعد والمنشآت العسكرية سكان الإقليم عن ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وتحث الدولة القائمة بالإدارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للائتمثال التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي :

١٠ - تحث مرة أخرى الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ جميع التدابير الفعالة لضمان حق شعب برمودا في امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق سيطرته على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة :

١١ - تحث بشدة الدولة القائمة بالإدارة على أن تبذل ، بالتشاور مع حكومة برمودا ، كل جهد لتنوع اقتصاد برمودا ،

وإذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة المتعلق بالإقليم^(١٠) ، والذي قال فيه أن حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب برمودا في تحديد الوضع الدستوري للإقليم مستقبلاً ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وإذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالإدارة الاشتراك النشط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق ببرمودا ، مما يمكن اللجنة من إجراء دراسة واعية للأحوال في الإقليم بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للإعلان ،

وإذ تشير إلى جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ،

وإذ تلاحظ أن اقتصاد الإقليم لا يزال يقوم على أساس الإيرادات التي تدرها السياحة وتسجيل الشركات الأجنبية ، مما يخلق اعتماداً شديداً على هذه الأنشطة ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنوع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ،

١ - توافق على الفصل المتعلق ببرمودا^(١١) ، من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

٢ - تؤكد من جديد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) :

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤثر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الإقليم السريعة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال

(١٠) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١١ ، الفقرات من ٩ إلى ١٦ .

(١١) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/38/23) ، الفصل التاسع عشر .

الاحترام ورغبات شعب جزر فرجن البريطانية في تحديد الوضع السياسي للإقليم مستقبلاً ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وإذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالإدارة الاشتراك النشط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر فرجن البريطانية ، مما يمكن اللجنة من إجراء دراسة أوسع وأجدي للحالة في الإقليم ، بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للإعلان ،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ،

وإذ تحيط علماً بأن اقتصاد الإقليم قد استمر في النمو خلال الفترة المستعرضة لاسيما في مجالي العقارات والتشييد ، وصناعتي السياحة والأعمال المصرفية ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية بتتبع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تشير إلى توصية بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة إلى جزر فرجن البريطانية في عام ١٩٧٦^(١٣) بأن تيسر الدولة القائمة بالإدارة اشتراك الإقليم في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بصفة عضو منتسب ، كجزء من الاستراتيجية الشاملة للتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار ، واستمرار المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنمية الإقليم ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالإدارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر فرجن البريطانية^(١٤) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح

بما في ذلك زيادة الجهود التي تبذلها للنهوض بالزراعة ومصادر الأسماك وقطاع الصناعة لصالح سكان الإقليم ؛

١٢ - ترحب بالدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة في مجالات الزراعة والحراجة ومصادر الأسماك في الإقليم ، وتحث الوكالات المتخصصة وسائر المؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات تنمية برمودا ؛

١٣ - تكرر دعوتهما إلى الدولة القائمة بالإدارة لكي تواصل ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، التعجيل بعملية « البرمودة » في الإقليم ، وتحث في هذا الصدد على إيلاء اهتمام خاص لزيادة الطابع المحلي للخدمة العامة ؛

١٤ - تطلب إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن تستقبل بعثة زائرة في الإقليم في وقت مناسب ؛

١٥ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى برمودا في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٦

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

٤٤/٣٨ - مسألة جزر فرجن البريطانية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فرجن البريطانية ،

وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٢) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن البريطانية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بالإقليم^(١٠) ، والذي ذكر فيه أن حكومته ستحترم تمام

(١٣) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev. 1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرة ١٦٢ .

(١٤) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/38/23) ، الفصل العشرون .

(١٢) المرجع نفسه ، الفصلان الثالث ، والعشرون .